14/01/11 at 7:27 AM

Mazen Hajjar <mazenhajjar@btinternet.com> wrote:

Subject: What is coming can be much worse

I am just forwarding an example of what we will be seeing of "direct" analyses, not only about what is happening now in Tunisia, but on what is about to happen all over the region (and maybe the whole world) soon, should those concerned keep ignoring the pending outcomes of the huge gap between the "natural order" of our societies (and all human societies worldwide) as "normal human beings", and the "abnormal social order" created by their reckless selfishness and greed.

انتفاضة سيدي بو زيد... رؤية أخرى

عبد الوهاب المواس

التحركات الشعبية والاضطرابات التي انفجرت على حين غرة في سيدي بوزيد في تونس وفي الجزائر بلا مقدمات ظاهرة لم تكن متوقعة وشكلت حالة صدمة لكل المراقبين في الوطن العربي والعالم أجمع. فحجم الاحتجاجات والغضب والدمار الواسع الذي يعقب المسيرات والتظاهرات وتوجهها لاستهداف المراكز التي ترمز إلى السلطة والدولة كمراكز البلدية ومخافر الشرطة ومكاتب الحزب الحاكم، ثم اتساعها لتشمل المؤسسات الأخرى كالمصارف والمراكز الاقتصادية وأماكن اللهو والمنتجعات السياحية وكل ما يمت إلى الثروة وأصحابها بصلة، كل ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على مقدار الكراهية والحقد الذي يحمله المواطن العربي المكبوت والمسحوق لـ "السلطة" ورموزها السياسية والاقتصادية والمالية، التي أصبحت عنوانا للتخلف والتجويع والقمع المنظم.

هذا الواقع الذي لم تسلط الضوء عليه وسائل الاعلام الرسمية التابعة للنظم الحاكمة يحمل بين طياته الكثير من المعاني ويطرح الكثير من علامات الاستفهام، فكل الاحتجاجات والتظاهرات في الدول العربية كانت تقودها النقابات العمالية والأحزاب السياسية وأطرها الطلابية، ويتفاعل الشارع معها بعد ذلك. أما ما يحدث اليوم في بعض دول المغرب العربي فهو أشبه بانتفاضة شعبية وقودها شباب من أبناء العقد الثاني من العمر وربما دون ذلك من صغار السن الذين لم ينخرطوا في العمل السياسي أو النقابي لصغر سنهم، وهم من أبناء الأحياء الفقيرة وأحزمة البؤس الذين لم يعرف الكثيرون منهم أبواب المدرسة. هذا الجيل الذي لا يتأثر ربما بالشعارات والدعاية السياسية للأحزاب النخبوية فلا يفرق بين يمين ويسار، ولكنه بالتأكيد يتأثر بغياب أجواء الحرية وفقدان فرص العمل وطغيان السلطة التي تكمم الأفواه وتقتل وتعربد ويسرح ويمرح أبناؤها في "المنتجعات" وفي أماكن الترفيه والرحلات الخارجية، في الوقت الذي لا يملك فيه العامة من المواطنين أدنى مقومات الحياة الكريمة.

إنها بوضوح تام حركة عصيان مدني وتمرد جيل بكامله على الواقع المزري والعفن الذي أوصلتنا إليه الطبقة الحاكمة في العالم العربي من محيطه إلى خليجه ومعها الطبقة السياسية كاملة بحاكمها ومعارضها، ولن يفلت المثقفون الذين انخرط الكثير منهم في لعبة تزويق الأنظمة وتجميل وجهها القبيح. فهذه الطبقة السياسية لم تحقق إنجازا يُشعِر المواطن بقيمته وبكرامته وانتمائه لا في ميدان المواجهة العسكري مع العدو ولا في الميدان الاقتصادي ولا حتى في ميدان الرياضة! فالناس متعطشون لرؤية صورة مشرقة ولو كانت على مستوى كرة القدم. فتألق فريق كرة في الجزائر، على صعيد المثال، أشعر الجزائريين بنشوة وفخار، وعندما زار نجم المنتخب الفرنسي السابق الجزائري الأصل زين الدين زيدان الجزائر في كانون الأول (ديسمبر) 2006 حظي باستقبال الأبطال... فكيف لو تحقق إنجاز يحفظ للناس قيمتهم وكرامتهم، سواء كان على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو أي شيء آخر؟

إنه جرس انذار وللجميع: للأنظمة القمعية والرجعية الفاسدة أولاً، ثم لكل من يحمي "رجال السلطة" من صحافة فاسدة وعقول مأجورة. إن ساعة الصفر قد دقت وإن شعور الناس بالظلم والمهانة والإفقار والتجويع كل ذلك فاق الخوف من القمع الأمني والإرهاب الحكومي المنظم ...ولكل طاغية نهاية

17/01/11 at 9:29 AM

Mazen Hajjar <mazenhajjar@btinternet.com> wrote:

Subject: Very Important Message

A Radical Experiment in **Empathy**

المقدرة على مشاركة الآخر في مشاعره

المقدرة على فهم مشاعر الآخرين

By Sam Richards

Sam Richards is a sociologist and award-winning teacher who has been inspiring undergraduate students at Penn State since 1990. Every semester, 725 students register for his Race and Ethnic Relations course, one of the most popular classes at Penn State and the largest of its kind in the country. Through his natural ability of seeing a subject from many angles, Richards encourages students to engage more fully with the world and to think for themselves — something he did not do until his third year in college. Because of his passion for challenging students to open their minds, an interviewer recently referred to him as "an alarm clock for eighteen-year-olds."

Please watch the following video, and to the end.
Then save it, for we will be talking about it soon.

http://quietube.com/v.php/http:/http:/www.youtube.com/watch?v=kUEGHdQO7WA

06/02/11 at 7:28 AM

Mazen Hajjar <mazenhajjar@btinternet.com> wrote:

Subject: !وما خفي أعظم

تقرير حوله لي أحد الزملاء، فيه ما ينبغي التحقق منه والانتباه إليه

This article grabbed my attention. just how the CIA operates in this part of the world!

Quote:

"The man who ran Egypt's torture program on behalf of the CIA was Omar Suleiman, the feared head of the Egyptian General Intelligence Directorate (EGID), who was named by President Hosni Mubarak as Vice President after the popular rebellion against Mubarak's regime swept Egypt. Suleiman was a recipient of large cash payments from the CIA for EGID's torture of prisoners delivered to Egypt by the CIA under both the Clinton and George W. Bush administrations. Suleiman also maintained close contacts with Mossad on issues dealing with Palestine and Syria. Suleiman also served as a member of a CIA-sponsored group of Arab intelligence service chiefs working against Iran. The group included Suleiman, CIA director Michael Hayden, Jordanian chief Mohamed Dahabi, Saudi intelligence head Prince Moqrin bin Abdulaziz, and United Arab Emirates national security council head Sheikh Hazaa bin Zayed al Nahyan."

Full article here:

http://www.opednews.com/articles/Obama-s-gambit-Holding-Eg-by-Wayne-Madsen-110204-704.html

Take care,

Naji

14/06/11 at 9:14 AM

Mazen Hajjar <mazenhajjar@btinternet.com> wrote:

Subject: في الثورات العربية

وجهة نظر حول الثورات العربية

لصديقي الزميل الدكتور جوزيف عبد الله

بيان ضد الديمقراطية

لا شك أن هذا العنوان مثير للسخط. ولا استبعد، بل أتوقع، الكثير من التنديد بالبيان وبواضعيه. وقد يتساءل الكثيرون: أيُعقل أن هناك اليوم من يُصدر بياناً ضد الديمقراطية؟ شعبنا العربي يستشهد أفواجاً مطالباً بالحرية، وأنت تصرخ ضد الديمقراطية؟ كيف يمكن لك أو لأي عربي، وفي عزّ هذا "الربيع العربي"، أن تدعو لرفض الديمقراطية!؟

ولكن رفضي للديمقراطية ليس من باب الرفض لقرارات الشعوب. إنما لما أشتمّه من رائحة خبيثة تفحّ من ديمقراطية "فوضوية" "خلّاقة" يروج لها كل هذا الإعلام العالمي الماكر والخبيث... ديمقراطية يروج لها الإعلام من هوليود الأميركية وبتدبير ولغاية في نفس "اليهوليدية" العالمية، وإلى كل "اليهوليوديين" حول العالم الغربي والعربي...

نعم، لا للديمقراطية المحمولة على صواريخ 'اليورانيوم المنضّب'، و"المعمدة" أميركياً وخليجياً باسم "الحروب الإنسانية" وباسم "حق التدخل لحماية المدنيين"، كما هي الحال مع ليبيا اليوم، وكما كانت بالأمس في العراق... فكم مرة تدخلت هذه الصواريخ الأميركية والأوروبية والخليجية باسم "الحروب الإنسانية" و"حق حماية المدنيين" في فلسطين ولبنان!؟

لا لديمقراطية تروج لها الأمم المتحدة التي راحت في غيبوبة منذ حروب تقسيم أوروبا الشرقية وثوراتها الملونة وغزو أفغانستان التي نعاها ريتشار بيرل مستشار الأمن القومي الأميركي سابقاً، ومن ثم غزو العراق و"إسقاط النظام" هناك أيضاً... فكم مرة طبقت الأمم المتحدة قراراتها حول فلسطين أو حق عودة "الشتات" الفلسطيني إلى أرضه في فلسطين؟

نعم، لا لديمقراطية يروج لها مجلس الأمن الذي لم يعد تابعاً للأمم المتحدة بل صار مربوطاً بقرارات حلف الأطلسي العدواني. لا للديمقراطية التي أصبحت "حصان طروادة" في الحروب التي تشنها التحالفات الغربية (الأميركية الأوروبية) والخليجية لتقسيم البلقان ولغزو أفغانستان وغزو وتقسيم العراق، والتي يشنها اليوم تدميراً لليبيا والسيطرة على ثرواتها كمقدمة للسيطرة على كل القارة الإفريقية... فكم مرة شنت التحالفات هذه الحروب من أجل إحقاق الحق العربي؟

نعم، لا لديمقراطية تروج لها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول التي تستنفر مجلس الأمن لفرض عقوبات على سورية إن هي لم تفك تحالفاتها أو "تسهيلاتها" لقوى التحرّر ولقوى المقاومة في لبنان ومع كل المقاومات العربية... فكم مرة استُنفِر "مجلس اللاأمن" هذا لفرض عقوبات على الكيان الصهيوني؟

نعم، لا للديمقراطية التي يتشدق بها بعض "مقاتلي الثورة" وممن "ينسّق" مع قوات حلف الأطلسي لتدمير بلدانهم بكل صواريخ وقنابل اليورانيوم المنضَّب والذي سيتسبب خلال العقود القليلة القادمة بإبادة وتشويه الملايين من الأجيال الحالية والقادمة... فكم مرة "نسق" هذا الحلف الأطلسي عملياته العسكرية مع الشعوب المقهورة من أجل إعادة كرامتهم أو تحريرهم من أي عدوان أجنبي؟

هذه الديمقراطية التي ترفعها اليوم التحالفات الغربية (وفي بعض الدول الخليجية) إلى مصاف "المعبود" الذي ينبغي أن تُقدَّم له الأضاحي من دماء الشبان العرب، إنما يُراد بها أن تُستعمل وكحصان طروادة من أجل "تطويع" أو إسقاط مَن يتجرّأ على التمرّد على إرادتها وعلى هيمنتها من الأنظمة المحلية، وبغية تفتيت كل "الكيانات" العربية المعادية والموالية استيلاءً على ثرواتها، ومن أجل حماية الكيان الصهيوني.

ثم إن هذه الدول الغربية المتحالفة، والتي تزعم الترويج للديمقراطية، هل هي بالفعل ديمقراطية؟ وكيف يمكن لدول أو أشباه دول من ممالك وإمارات لا دساتير ولا قوانين فيها، وفي الوقت الذي تعترض فيه على من يريد "تصدير الثورة"، أن تسمح لنفسها بشن الحروب وقتل الناس من أجل "تصدير الديمقراطية"، أو الترويج لما لا تمتلكه ولا تؤمن به من ديمقراطية!؟

أنا أزعم أن كلامي هذا لا لبس في صحته: هذه الدول الغربيّة، أولاً، هي دول غير ديمقراطية، وذلك لسبب بسيط وصحيح: فالديمقراطية غير موجودة ولم تكن موجودة في أي مكان أو زمان. ثم كيف لبلد ديموقراطي "عريق" أن يمنع جزء من شعبه لبس الحجاب، مثلاً، إن كان هذا خياره؟ أما بالنسبة لباقي "الكيانات" ممن يدّعي أو يتاجر بالديمقراطية فلا حاجة للتعليق!

هل يعني ما سبق من كلام وتحليل أن نسكت عن هذا الظلم المزمن واللاحق بالمواطن العربي؟ وأن نسكت عن استبداد الأنظمة؟ وأن نرفض الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح والتغيير؟ بالطبع لا. ولكن دعوتنا للإصلاح، وللتضامن مع الحراك الشعبي في سورية وغيرها من أرجاء الوطن العربي يجب أن تبقى محافظة على الطابع السلمي للنضال، مهما كانت كلفته عالية، وهي تبقى أقل كلفة بكثير من اللجوء إلى الكفاح المسلح... ثم، وقبل كل شيء، يجب أن يبقى كل الحراك خارج أي تدخل، من أي نوع كان ومن أي جهة أتى: من "البعيد" كان أم من القريب.

يجب أن يعرف الجميع أن الحراك الشعبي العربي المطالب بالتغيير لا يتهدد الأنظمة العربية التي يطالب بإسقاطها أو إصلاحها فحسب، بل هو يهدد أيضاً مشاريع الهيمنة التي تخطط لها التحالفات الغربية القائمة والقادمة. وعندما تتدخل هذه التحالفات المهيمنة فلن يكون تدخلها خدمة للحريات الشعبية العربية، بل خدمة لمصالحها المتناقضة بالضرورة مع طموحات الشعوب الثائرة. وهذا ما يجعل الحراك الشعبي الواهم بالاستفادة من هذه التحالفات أداة موضوعية لا واعية بتصرف دول لا يهمها من أمره سوى ما يتماشى ويصب في مصالحها الخاصة والاستراتيجية... ولنا في النموذج العراقي سابقاً والليبي اليوم وساحل العاج بينهما خير الأدلة.

جوزف عبد الله وحسن ملاط،
طرابلس، في 2011/06/13

06/07/11 at 8:29 AM

Mazen Hajjar <mazenhajjar@btinternet.com> wrote:

Subject: في الثورات العربية 2

وجهة نظر ثانية حول الثورات العربية

لصديقي الزميل الدكتور قاسم عزالدين

في التحليل المرفق مع هذه الرسالة الكثير من النقاط والمفاصل الحساسة (ما قمت بوضع سطر من تحته)

أرجو الانتباه لها والتفكّر بخلفياتها ومقاصدها لنتناقش بها عما قريب.

أيديولوجية الثورة المضادة في مواجهة الثورات العربية

لم يكن وصف الثورات العربية بـ*'ثورة الفايسبوك'* وما شابه إدلاءً بدلو في الثورات تسرّعاً. إنما هو حكم إيديولوجي مسبق وعلى منواله حاك كثيرون. فهي *'فورة شبابية عفوية'* على قول البعض واحتجاجات وحراك وانتفاضات *'ما قبل الإيديولوجيا'* على قول بعض آخر. أوهي ما يخطر على البال وما لا يخطر في أقوال متنافرة لا يخلو بعضها من التشكيك بأصابع "الفوضى الخلاقة" في تحريك الثورات. ولا عجب فقد تفاجأت النُخب السياسية والثقافية التقليدية بالثورات كما تفاجأت السلطات وأجهزة المخابرات والدول. لكن مفاجأة النُخَب السياسية والثقافية العربية ليست كمفاجأة غيرها، إنما تبرهن على غربة النُخَب عن واقع كان جاهزاً للثورة بينما كانت النُخَب تقرأ ما في مخيالها يباساً قاحلاً. وقد أصابت المفاجأة نقيصة في أدوات معارف نُخب التيارات السياسية والثقافية التقليدية وأدوات تحليلها ومقاربتها، وأصابت تصوراتها ورؤاها وأساليب عملها. وهو مُصاب كبير يفترض بداهة الإعتراف بالنقيصة والإنكباب على مساءلة إنتاج أربعين سنة من الكتابات والخطابات والتعليقات والمقاربة. فالإعتراف بالنقص فضيلة على قول مأثور لكن الفضائل على هذا المستوى من الرقي إلى المعجزات أقرب. فقد بنت هذه النُخَب طيلة أربعين سنة في مخيالها نماذج صورية لإصلاح في السلطة لم يرد فيها ذكر للثورة. إنما كان مجرد لفظ الثورة محط اتهام بالهرطقة الطفولية، وما زال ذكر الثورة يخدش اليوم مشاعر صنف من العقلاء والحكماء والخبراء والمحللين... وأصناف شتى من الذين يحلو لهم الحديث في *'الربيع العربي'* أو *'الياسمين'* التونسي أو *'شباب زي الورد'* وغيره من الأوصاف. والمسافة التي تبعد هذه التصنيفات عن تصنيفات *'الجرذان'* أو *'عصابات الإجرام'* و *'حبوب الهلوسة'* ، هي المسافة نفسها بين القتل بالسيف أو بغيره فتعدّدت الأسباب والقتل واحد. فما يجمع بين هذه التصنيفات أن ما فاجَأنا وتفاجأنا به هو أي شيء يخطر على البال أو لا يخطر، عدا أن يكون ثورة. فالثورة الثورة هي علم وثقافة واستعداد وتخطيط، لا خروج الناس، كيفما اتفق، على السلطة الحاكمة لإسقاط النظام على غفلة من الأجهزة ومن النُخَب السياسية والثقافية. ولا بدّ أن يكون وراء هؤلاء الناس أمر مريب: *'من أنتم؟ ... إلى الأمام'* .

كنا قد اتفقنا فيما بيننا طوال أربعين سنة على أن الذين خرجوا على السلطة الحاكمة من بسطاء الناس "متخلّفون"، فأسهبنا في رجمهم على الرغم من اختلافنا في التفاصيل. وكم تحمّل الناس ندباً في "عقل الإستبداد" أو غريزة "ما قبل الحداثة" أو ما شابه من الجلْد بأسواط "الجهل". وأجمعنا فيما بيننا، على الرغم من اختلافنا في التفاصيل، أن لا أمل يُرتجى في صنّاع الحياة ما لم ينهلوا شيئاً من "وعينا" المدرسي في الديمقراطية وفي رفض التبعية وفي نموذج مخيالنا حول إصلاح السلطة الذي افترضناه سبيلاً لإصلاح النظام. وما زلنا على ثوابتنا رابضين ننكر على صنّاع الحياة صناعة هذا الشيء الذي نأبى أن نسميه ثورة. فقد أخبَرنا "علماء الإجتماع" والمحللون والمفكرون بما استنتجوا من وسائل الإعلام والفضائيات، أن مَن صنع هذا الشيء هو جيل يشبهنا بالثقافة والعلم والإنفتاح، وفي انتمائه إلى الطبقة المتوسطة الغالية على قلوبنا، لكنه ما زال جيل طري العود لم يبلغ رشدنا السياسي والإيديولوجي. وهذه الأخبار الشائعة مُجتزأة إلى حد التشويه، فالثورات لا يمكن قراءتها تسرّعاً استناداً إلى أقوال الصحف أو أقوال وتحليلات النُخب السياسية والثقافية التقليدية التي أصابت المفاجأة نقيصة في قراءتها وأدوات معارفها. فالشباب أخذوا المبادرة، محل المعارضات السياسية والثقافية التقليدية، في ظروف ناضجة للثورة. وهم شباب جمعيات سياسية ومدنية ونقابية وحقوقية.... لم تتسع لهم أوعية التيارات السياسية والثقافية التقليدية ولا مساحاتها الفكرية والسياسية.

وكان من بينهم شباب "العشوائيات" والأرياف، وأنصار فرَق كرة القدم في مصر وفي ليبيا التي أخذت شعار الثورة عن هتاف لهم "الله وليبيا وحرية وبس". لكن مَن صنع الثورة وما زال يصنعها هم بسطاء الناس من الشباب والنساء والرجال والكهول وحتى الأطفال. وهم طلاب وعمال ومزارعون ومحامون وعاطلون من العمل وأمهات وموظفون.... ولكل فئة منهم أسباب ودوافع ومساهمات لاتقل في مفصل أو آخر عن مساهمة مبادرة الشباب في نجاح الثورة. وما زال من المبكر تأريخ وقائع أحداث الثورات ومفاصلها، وما زال من المبكر استخلاص دروسها الغنية وامتداداتها. فهي لم تزل تحمل "مفاجآت" في ميادين حماية الثورة وفي الجمعيات والروابط والتجمعات، لكن من ينظر في مخياله من الطبيعي أن يرى ما في مخياله إن رأى.

والعجب العجاب أن بعض النُخَب السياسية والثقافية التقليدية التي لم تكن تحلم بمظاهرة مطلبية حاشدة قبل أشهرمعدودة، تشترط على الثورات العربية "نتائج استراتيجية" ملموسة قبل أن تقلّدها وسام شرف الثورة. ومن الطبيعي أن يأمل المشاهد على مدرجات الأحداث بنهاية سعيدة لكن المشاهد الرزين لا يتوقع السحر والأعاجيب الخارقة. فكم هو عدد الثورات في العالم التي أدّت إلى "نتائج استرتيجية" ملموسة على الرغم من فيض الثورات الكبرى. فالتاريخ هو تاريخ الثورات المضادة التي هزمت الثورات الكبرى، لا تاريخ الثورات التي نجحت بعد "مسار طويل" في تحقيق أهدافها. ومنها في بلادنا كل ثورات الحركات الإستقلالية (ثورات أحمد عرابي، عبد الكريم الخطابي، عز الدين القسام، وحتى الثورة الجزائرية والثورة الناصرية والثورة الفلسطينية...)، وفي البلدان الأخرى أشهرها كومونة باريس 1848، وثورة 1905 في روسيا، والثورة الإسبانية عام 1936 واللائحة طويلة. ومن المريب نعي الثورات العربية في بداية مسارها التاريخي. والأكثر ريبة رميها بنقص الإيديولوجيا والرؤى الإستراتيجية والبرامج السياسية، كأن هذه الثورات وُلدت في يدها ملعقة ذهب من رؤى وإيديولوجيا وبرامج المعارضات العربية ونُخبها السياسية والثقافية. والحقيقة أن هذه المعارضات رمت على الثورات العربية أعباء ثقيلة مما تسميه برامج سياسية، ورمت عليها أعباء أثقل مما تسميه رؤى وإيديولوجيا. فهذا الذي تسميه برامج ورؤى كان (ولم يزل) في إصلاح السلطة سعياً لمشاركة سلطات الحكم، أو أملاً في الوصول إلى السلطة على المدى الأبعد. وبعضه يتناقض مع سلطات الإستبداد أو مع سياسات الولايات المتحدة وأوروبا في دعمها إسرائيل وسلطات الإستبداد. لكنه لا يتناقض مع أيديولوجية الولايات المتحدة وأوروبا الليبرالية إثر إزالة الإستعمار، ثم الإيديولوجية النيوليبرالية السائدة منذ أواسط التسعينات. وهي الإيديولوجية التي أخذت في أسسها سلطات الإستبداد، وتأثرت في أسسها أيضاً المعارضات العربية ونُخبها السياسية على الرغم من معارضة بعضها الإستبداد السياسي أو معارضة البعض الآخر الغزو العسكري والسياسي والثقافي. ومجمل ما يسمى "برامج ورؤى" هو عبء على الثورات العربية في استكمال مسار إسقاط النظام وبناء دولة ونظام الثورة. فهذا المسار يصطدم بالإيديولوجية السائدة لا في بعض السياسات الناتجة عنها فحسب. وهي الإيديولوجية التي تنفذ منها قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية في مجابهة الثورات العربية:

1 ـ على صعيد ما يُسمى برامج سياسية

تواجه الثورات إرث أربعين سنة من التصورات المكرّرة في "مشاريع إصلاح السلطة" محل تغيير النظام وبناء الدولة. ومعظم ما تسميه المعارضات ونُخبها السياسية والثقافية التقليدية برامج أو مشاريع سياسية هو في إصلاح السلطة وقانون الإنتخاب وإدارة الحكم. وفي هذا الشأن تحمل المعارضات التقليدية ونُخبها إرثاً يتصل بأمثولة الحاكم العادل في إدارة الحكم وشؤون الرعية، ما أن يصلح الحاكم حتى يحكم بالقسطاس فتصلح أمور الناس وينال كل حق حقه. ولا يقتصر هذا الإرث على التيارات الإسلامية فحسب، بل يشمل كذلك التيارات الأخرى الليبرالية والقومية واليسارية إنما بصياغة "حداثية" وهي أن السلطة المنتخبَة بالإقتراع الحر على أمثولة "الحاكم العادل" في تلبية حقوق "المواطنين" وما عليهم سوى أن يطلبوا ويتمنّوا.

وإذا أخلّت بشروط التمثيل في تلبية الحقوق يمكن "محاسبتها في صناديق الإقتراع". فهذه التصورات المثالية التي ترهن حقوق الناس وعمران البلدان بصلاح السلطة، لا تتناقض مع إيديولوجية الولايات المتحدة وأوروبا والمؤسسات "الدولية" في العولمة النيوليبرالية. بل على العكس من ذلك، هذه الإيديولوجية هي التي نشرت هذا "الوعي الديمقراطي" في البلدان التابعة إثر إزالة الإستعمار، ثم أشاعته بكثافة في قفزة غير مسبوقة منذ أواسط التسعينات. والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة وأوروبا لا تستطيع أن تحافظ على نموذج دولتها الديمقراطية "المستقلة عن السلطة" في داخل بلدانها ما لم تفرض التبعية على أوسع ما يمكن من البلدان والشعوب. وليس صحيحاً ما يشاع أن هذا النموذج يتسع لكل البلدان، إنما يتسع لعدد قليل من البلدان بمقدار ما تنجح بتهميش المصالح الوطنية العليا في البلدان الأخرى. فهذه المصالح الوطنية العليا التي تعبّر عنها الدولة الديمقراطية لا السلطة الديمقراطية، تتعارض بالضرورة في السياسة الخارجية وفي السياسة الدفاعية وفي السياسة الإقتصادية ـ الإجتماعية مع التبعية إلى دول "المجتمع الدولي" ومصالحها القومية العليا. لكن تبعية السلطة الديمقراطية تخضع إلى كرّ وفرّ تنتهي غالباً بـ "الواقعية السياسية". ولهذا فرضت الولايات المتحدة ومؤسساتها "الدولية" إلغاء الدولة والمصالح الوطنية العليا على السلطات الإستبدادية التابعة، إنما لا تمانع بمساندة السلطات المنتخَبَة بالإقتراع الحر من أجل المحافظة على استمرارية إلغاء الدولة واستمرارية "الواقعية السياسية". وقد باتت الإيديولوجية السائدة تراهن على تداول السلطة في البلدان التابعة لعلّ تداول السلطة يخفف من الوعي الشعبي العارم ضد التبعية، ويوجه ضغط البخار نحو مخرج آمن في "المنافسة المحليّة على السلطة". كما أن هذه المراهنة تتيح أيضاً لـ "الدول المتحضّرة" ومؤسساتها "الدولية" أن تستثمر ياسمين "الربيع" نحو "الإستقرار" أولاً، ثم "السلام"، وبعده "الإزدهار" بحلّة ديمقراطية جديدة هذه المرّة. وهذا "الوعي الديمقراطي" يدغدغ طموحات أغلب المعارضات ونُخبها السياسية والثقافية في حلم السلطة، لكنه عبء على الثورات العربية. فهذه الثورات لا تطمع بالسلطة وأصرّت على البقاء سلطة موازية مقابل سلطة الحكم الإنتقالية في الميادين وفي الجمعيات والروابط المهنية والنقابية.... تراقب وتحلّل وتضغط وتقترح الحلول... وفي أيام معدودة أرست الثورة بوادر "ثقافة ثورية" في بناء الدولة الديمقراطية، عن طريق فصلها عن مسار ديمقراطية السلطة في:

أ ـ أن ***السلطة متحوّلة والدولة ثابتة***. فانتخاب السلطة المتحوّلة بشكل غير مباشر عبر انتخاب مجلس النواب وبشكل مباشر عبر انتخاب رئيس الجمهورية، ليس تفويضاً كاملاً لسلطة الحكم على مؤسسات الدولة وإداراتها طيلة مدة ولايتها. فالسلطة المنتخَبَة في صناديق الإقتراع تعبّر عن الإرادة الشعبية في إدارة الحكم لا تفويضاً كاملاً في تقرير المصالح الوطنية العليا وسياسات الدولة الداخلية والخارجية. وهذه المصالح العليا إنما ينبغي أن تكون ثابتة في استقلالها عن التبعية إلى دول ومؤسسات "المجتمع الدولي"، تُلزم السلطة المتحوّلة في إدارتها على هذا النحو دون غيره. وهذه هي الفكرة الأساس خلف الثورة التي نأت بنفسها عن المشاركة في السلطة الإنتقالية. فالفكرة الأساس خلف الثورة هي بناء الدولة لا السلطة وهذه الفكرة الأساس تصطدم بأيديولوجية الثورة المضادة الداخلية والخارجية لأن نضوج فكرة فصل الدولة عن السلطة يؤدي إلى تفكيك تبعية الدولة إلى السلطة وإلى دول "المجتمع الدولي" على السواء. وهي أول الشقاق بين الثورة والمعارضات السياسية الطامحة بالسلطة والطامعة بالسيطرة على الدولة. وهي آخر الشقاق حيث ما زالت الثورة في المجتمع المدني (هيئات حماية الثورة ولجان التطهير...) سلطة موازية في ميدان المراقبة والضغط والإقتراح. ولذلك تراها، وعلى هذا المستوى، تتعرّض إلى مجابهة "البرامج" السياسية التقليدية وإلى مجابهة إيديولوجية الثورة المضادة معاً. فالقوى السياسية التقليدية تأمل أن تتركها الثورة وشأنها في ترتيب وصولها إلى السلطة، فيما تسعى الثورة إلى استكمال تفكيك سيطرة السلطة السابقة على الدولة تمهيداً للحد من إمكانية سيطرة السلطة اللاحقة على الدولة. وفي المقابل تسعى قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية إلى إجهاض الثورة في إيقافها عند حد التنافس الديمقراطي في السلطة وإبقاء قديم الدولة على قِدمه.

ب ـ في أن ***لكل فئة إجتماعية أولويات خاصة*** (فئوية) تدخل منها إلى الأولويات الجامعة بحيث تعبّر المصلحة الوطنية العليا (الدولة) عن توازن مجمل الأولويات الخاصة، لا عن مصلحة عليا وهمية فوق أولوية كل فئة اجتماعية لاسيما أولويات الأغلبية الشعبية. لكن المعارضات العربية ونُخبها السياسية والثقافية التقليدية عملت طيلة أربعين سنة على تصوّر أولويات أحادية فوق الأوليات "الفئوية"، بدعوى أنها الأولوية الوحيدة الجامعة لكل الفئات. فالتيارات الليبرالية أفترضت أن مسألة الحريات، لاسيما الحريات الفردية، هي الأولوية الجامعة لكل الفئات ضد الإستبداد السياسي. وأن حرية انتخاب السلطة وتداولها يكفي المؤمنين شرّ القتال. وعلى خلافها افترضت التيارات الإسلامية عموماً أن المسألة الثقافية هي الأولوية الجامعة التي تُعيد الناس إلى طبيعتهم الأصلية فتنتهي غربتهم. والتيارات اليسارية أخذت عموماً بالحقوق المدنية وبالعامل الإقتصادي في توزيع الثروة. أما التيارات القومية فقد افترضت أن الأمة أولوية جامعة للوطن وكل المواطنين. وعلى خلاف كل هذه التصورات فيما يُسمى "برامج سياسية"، أخذت الثورة بفلسفة جامعة للحقوق "الفئوية" بحيث يغذّي حق خاص بفئة إجتماعية مجمل الحقوق في المصلحة الوطنية وتغذي المصلحة الوطنية بدورها كل حق خاص بفئة إجتماعية وتعيد صياغتها في تكاملها لا في تنافرها. ففي أيام قليلة نضجت بين قوى الثورة في ميدان القصبة وفي ميدان التحرير أهداف الثورة الجامعة بين الحقوق المدنية في الحريات السياسية والديمقراطية، وبين الحقوق الإجتماعية في العمل وتوزيع الثروة، وبين الحقوق الوطنية والثقافية ضد التبعية. وعلى الأثر وقع الشقاق مع المعارضات ونُخبها حين أخذ كل تيار يستعيد من الثورة أولوياته الخاصة في سعيه إلى السلطة حسب"برنامجه السياسي" العتيد. فانبرت كل المعارضات التقليدية ونُخبها السياسية والثقافية ضد "المطالب الفئوية" وضد ما أسمته "عدم الإستقرار" وضد حراك المجتمع المدني الثوري من الروابط المهنية والجمعيات والنقابات واللجان... من أجل حقوق خاصة بكل فئة إجتماعية. فقد تشبّعت هذه المعارضات "بوعي ديمقراطي" يعتبر أن وظيفة هذه القوى في المجتمع المدني "الحضاري" هي تلطيف مآسي ضحايا سياسات السلطة، لا المساهمة في بناء الدولة والعمل على تغيير سياسات السلطة حيث هي قوى سلطة موازية مقابل السلطة الحاكمة. ومن هذا الشرخ السياسي بين قوى الثورة والمعارضات التقليدية، تنفذ الثورة المضادة الداخلية والخارجية لإجهاض الثورة وإعادة "إستقرار" آليات تبعية الدولة إلى السلطة وتبعية المصلحة الوطنية العليا إلى إستراتيجية ومصالح دول "المجتمع الدولي" في نهاية المطاف.

2 ـ على صعيد الإيديولوجيا

رمت المعارضات العربية التقليدية ونُخبها السياسية والثقافية على الثورات العربية أعباء من تصوراتها الإيديولوجية أدهى وأمرّ من تصوراتها السياسية في إصلاح السلطة محل الدولة والنظام. وهذا السياق لا يتسع إلى تفصيل تصورات التيارات الليبرالية ونُخبَها القائلة **"بموت الإيديولوجيا"**. فهي بمعظمها تيارات نيوليبرالية تتبنّى إيديولوجية عملية قامت بتنفيذها غالبية السلطات الإستبدادية في إلغاء الدولة والمصالح الوطنية العليا منذ أواسط التسعينات على الأقل (استراتيجية السلام، **بلدنا أولاً**، ثقافة استهلاك السلع والأفكار، خوصصة القطاع العام، التجارة الحرة، الإستثمار الأجنبي المباشر...). لكن هذه التيارات لا تنفي إستنادها إلى "قيَم" الحرية الأميركية وأساسها أيقونة **"دعه يعمل دعه يمر"**. ولا تعارض "قيَم" السلطات الإستبدادية في ما يسمى السلام وفي التبعية السياسية و"الإنفتاح" الإقتصادي وغير ذلك من "القيَم الحضارية"، بل تعارضها في شكل الحكم دون غيره. فهي تأخذ على السلطات الإستبدادية التي قامت بتنفيذ هذه "القيَم" تحت إشراف وتوجيه دول "المجتمع الدولي" ومؤسساته، أنها أجهضت "التحوّل الديمقراطي" النيولبرالي بإصرارها على قمع الحريات الفردية والعامة وعلى احتكار السلطة. وأنها أخلّت بوصفة "الدول الديمقراطية" إلى مستعمراتها حين أخذت من الثالوث المقدّس ضلعي "السلام والإزدهار" وأطاحت "بالإستقرار" ثالث الثالوث المقدّس في "التحوّل الديمقراطي" النيوليبرالي. وهذه "القيَم" سيكون لها شأن كبير في مجابهة الثورات العربية ما أن تنتهي المرحلة الإنتقالية في انتخابات ديمقراطية. وهي منذ اليوم سلاح ماضٍ من أسلحة أيديولوجية الثورة المضادة الداخلية والخارجية في مواجهة الثورات العربية

للمحافظة على استمرار إلغاء المصلحة الوطنية العليا (الدولة) في التبعية إلى دول ومؤسسات "المجتمع الدولي". لكن رؤى وتصورات التيارات الإسلامية والقومية واليسارية الأكثر حرصاً على الإستقلال عن التبعية، هي أيضاً عبىء ثقيل تتيح لإيديولوجية الثورة المضادة أن تنفذ منها في مواجهة الثورات العربية، منها:

أ ـ أسطورة التنمية

ما من كلام يتطرق إلى الرؤى والتصورات دون أن تكون فاتحته "جلالة التنمية". وسحر هذه الجلالة جاء على لسان رئيس الولايات المتحدة عام 1949 أثناء تأسيس البنك الدولي وتوأمه صندوق النقد. وهما أداتا التنمية التي تعهّد بهما الرئيس الأميركي لسد الفجوة بين الدول الصناعية و"الدول النامية" وقتذاك. والحقيقة أن تلك المرحلة كانت مرحلة إزالة الإستعمار العسكري والسياسي المباشر، وبداية مرحلة الإستعمار الجديد من خلال دمج اقتصادات الدول الناشئة بالسوق الدولية التي تتحكم فيها دول ومؤسسات بلدان الإستعمار القديم. والقفزة التي حققتها العولمة النيوليبرالية في هذا الدمج منذ أواسط التسعينات غير مسبوقة. فقد قضت على بقايا القطاع العام والخدمات الإجتماعية وقضت كذلك على الأمن الغذائي والتعليم والعمل والصحة وعلى الأراضي الزراعية والبيئة والمياه وعمران الأرياف والمدن. فالسلطات الإستبدادية فتحت الأسواق العربية أمام السوق الدولية في حرية التجارة التي تشمل السلع والخدمات والرساميل من أجل النهب والفساد، واعتمدت على السوق الدولية في تصدير المواد الأولية الخام وفي مقدمتها النفط والغاز من بلدان الخليج والخضار الطازجة من البلدان الأخرى فضلاً عن السياحة وتصدير اليد العاملة. في هذا الإطار تعترض (في الوقت الراهن) رؤى التيارات الإسلامية والقومية واليسارية على نتائج الريع العقاري في تخريب الإقتصاد والإستقرار الإجتماعي، لكن اعتراضها هو من داخل النموذج التنموي إعتراض على النتائج لا على الأسباب المولّدة للنتائج في شقين: 1 ـ الإعتماد على زيادة الدخل القومي المرتهن إلى الإنفتاح على السوق الدولية في "التجارة الحرّة"، وفي زيادة تصدير المواد الأولية الخام من النفط والخضار واليد العاملة. 2 ـ الإعتماد على زيادة معدلات النمو في "تشجيع الإستثمار" والمشاريع الكبيرة والديون والإصلاحات الهيكلية. والأدهى أن أزمات الغذاء والمياه والمناخ والبيئة والأرض والطاقة... فرضت على المؤسسات التنموية "الدولية" الإعتراف بأزمة النموذج التنموي، فحاولت تلطيف تداعياتها بمفاهيم "التنمية المستدامة" وغيرها. إنما لم يطّل التيارات الإسلامية والقومية واليسارية من هذا الوعي بأزمة النموذج النذر القليل. فهي ما زالت مسحورة بحلم أسطورة التنمية وتظن أنه كلما زادت معدلات النمو، زادت مناعة الأوطان والأمم. وكلما ارتفع الدخل القومي، زاد الدخل الفردي في توزيع الثروة العامة. وفي مجابهة الثورات العربية لا تحتاج أيديولوجية الثورة المضادة أفضل من هذه الأسطورة والخرافة لاستمرار التبعية وتخريب الإقتصاد والعمران.

ب ـ عدائية مريبة للعدالة الإجتماعية

إن حكت التيارات الإسلامية والقومية في تصورات ورؤى العدالة الإجتماعية، فهي تحكي في مآثر" الحاكم العادل" الذي يعطف على الفقراء ويتدبّر أمر معاشهم بالحسنى. والتيارات اليسارية لا تبعد عموماً عن مآثر الحاكم العادل "الحداثي" حين تتصور العدالة الإجتماعية هي توزيع عادل للثروة والحدّ من الفوارق بين الأغنياء والفقراء. وهذه التصورات والرؤى هي نتيجة التسلسل المنطقي لتصوّر "البرنامج السياسي" في السلطة محل الدولة، كما أسلفنا، ونتيجة المراهنة على أسطورة التنمية في شقي زيادة معدلات النمو والدخل القومي. ومن حيث الشكل تبدو المراهنة على معدلات النمو والدخل القومي هي من أجل عدالة توزيع الثروة، لكن هذه المراهنة التي تبدو عادلة شكلاً هي في عمقها تحمل عدائية مريبة ضد العدالة الإجتماعية المرتهنة لمعدلات النمو والدخل القومي. ففي حقيقة الأمر إن ما يساهم بزيادة معدلات النمو والدخل القومي

هو تحديداً اتساع الفجوة في توزيع الثروة، وفي ظل توزيع عادل للثروة بين الأجور والأرباح لا يوجد معدلات نمو ولا زيادة الدخل القومي. فكلما انخفضت الأجور وساءت شروط العمل، كلما زاد النمو والدخل القومي وهو ما نراه في كل البلدان الصاعدة القادرة على المنافسة في السوق الدولية من الصين والهند إلى بقية البلدان. وفي هذا الإطار قد يروق للكثيرين شعور العظمة في الحديث عن النهضة الصناعية الجديدة في هذه الدول وحكايات التقانة والمعلوماتية وغيرها، لكن الحقيقة أن نهضة هذه الدول تستند أساساً إلى انخفاض الأجور وسؤ شروط العمل والضمانات الصحية والإجتماعية وكذلك الإفراط في تبديد ثروات البيئة. إنما أساس العدالة الإجتماعية هو عدالة إنتاج الثروة، لاعدالة توزيعها فحسب. وذلك بالشراكة بين القطاع الخاص لا سيما القطاع الإنتاجي الصغير والقطاع العام. وهذه العدالة في إنتاج الثروة هي المصلحة الوطنية العليا التي تتأسس عليها الدولة لا السلطة في إعاقة حرية الرأسمال الكبير، لكي تسمح للإنتاج الصغير في البقاء على قيد الحياة. وهذا الأمر يفرض تبادل المصالح الوطنية في الحقل الإقليمي، تمهيداً لبناء علاقات متكافئة مشتركة مع دول "المجتمع الدولي". وفي هذا الإطار لا يحكم الإنتاج الصغير زيادة معدلات النمو والدخل القومي، بل يحكمه ما هو أهم في مناعة الدولة وسيادتها: الإستقرار الإجتماعي في عدالة إنتاج الثروة، توفير فرص العمل لأن الإنتاج الصغير هو الذي يؤمن أوسع فرص للعمل، السيادة الغذائية وإعمار الأرياف بدل كارثة تضخم المدن، الحد إلى أقصى مدى من "التبعية" إلى السوق الدولية، وبالتالي إلى إستراتيجيات وسياسات الدول والمصالح التي تتحكم بالسوق الدولية في وقتنا الحالي.
والثورات في تونس ومصر هي اليوم أمام معضلة العدالة الإجتماعية في إنتاج الثروة لا في توزيعها فحسب. فبينما يحاول صنّاع الحياة أن يلتمسوا منجزات الثورة في أحوال معاشهم، تجدهم يصطدمون بمأزق النمو وزيادة الدخل القومي. فهم يصطدمون بمأزق يتطلب منهم المزيد من تضحيات البطالة والفقر والبؤس والتهميش من أجل إعادة انطلاق الدورة الإقتصادية السابقة وفي الأسس الإقتصادية والإجتماعية نفسها. وقد بدأت الحكومات الإنتقالية عوداً على بدء إلى سياسات الديون والمساعدات الخارجية واستمرار حرية التجارة وتشجيع الإستثمار الأجنبي وتصدير المواد الأولية الخام، فكأننا لا رحنا ولا جئنا. وعلى هذه الأزمة تتكىء قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية وهي تنفذ من تصورات ورؤى معارضات ونُخب سياسية وإقتصادية في التيارات الإسلامية والقومية واليسارية، التي نهلت من علم وخبراء البنك الدولي والمؤسسات "الدولية".

ج ـ رفض جزئي للتبعية

في رؤى وتصورات التيارات الإسلامية والقومية واليسارية التقليدية، رفض للتبعية السياسية والعسكرية والثقافية والإقتصادية. لكن هذا الرفض من تحت سقف النموذج لتحسين شروط التبعية، هو رفض جزئي يضرب الفروع ولا يمسّ الأسس. فالعمران في البلدان العربية كلها إرتكز بعد الإستقلال (إزالة الإستعمار) على عامودين: أ ـ ربط شبكة الطرق والإدارة والخدمات والمؤسسات والتجارة وأسباب الحياة نحو العاصمة. ب ـ انفتاح العاصمة في البحر والجو والبر نحو بلدان المتروبول (العالم). فأساس التبعية هو أساس عمراني بالمعنى الخلدوني، أي المعنى نفسه الذي سعت إليه دول الإستعمار القديم إثر إزالة الإستعمار فيما أسمته دمج اقتصاديات "الدول النامية" بالسوق الدولية. وهذا "الدمج" لا يقتصر على التجارة ونهب المواد الأولية الخام، بل يشمل بطبيعته كل أسباب المعاش وسبُل العمران في التبعية... ولا فُكاك من هذه التبعية دون تفكيك أسبابها في نموذج العمران وأسباب المعاش نحو: 1 ـ انفتاح المحليات والنواحي في داخل البلد الواحد فيما بينها، وفيما بين المحليات الأخرى في الحقل الإقليمي. 2 ـ انفتاح بلدان الحقل الإقليمي فيما بينها، ومن ثم بناء مصالح عليا مشتركة في علاقات ندّية متكافئة مع الحقول الإقليمية الأخرى. فأساس التبعية إذا شئنا هو تأسيس الجغرافيا البشرية بعد إزالة الإستعمار القديم في مواجهة التاريخ الثقافي واللغوي والديني والعرقي... ولا فكاك من التبعية دون مصالحة التاريخ والجغرافيا البشرية، وفي مواجهة هذه التبعية، وإعادة توطين أسباب المعاش بين المحلي والمحلي وبين الوطني والإقليمي. فهذه المصالحة تتيح تشابك الطموحات والمصالح المباشرة بحيث يدافع العربي في مصر وتونس وسوريا والعراق... عن أرض

فلسطين دفاعاً عن مصلحته المباشرة وحقه الخاص في فلسطين، لا تضامناً أخوياً وعروبياً ودينياً فحسب. والثورات العربية أثبتت في امتدادها من بلد عربي إلى آخر عمق التفاعل التاريخي الثقافي والديني واللغوي، لكنها لا تستطيع تحقيق كل المعجزات برمشة عين في المصالحة بين التاريخ والجغرافيا البشرية حتى على صعيد الصلة المباشرة بين التيارات والنُخب السياسية والثقافية العربية. فهذه النُخب لم تؤسس سابقاً إطارات صلة جدّية ولا تعمل اليوم على تعويض ما فاتها بعد المفاجأة، بل على العكس زادتها المفاجأة إصراراً على قوقعة كل منها في بلده وفي تصوراته السابقة كأن شيئاً لم يتغير. وفي مواجهة الثورات العربية تحارب أيديولوجية الثورة المضادة الداخلية والخارجية من إجل هزيمة الثورة وإقرار الثوار بأن "الربيع" فات وحان الخريف وأن شيئاً لن يتغير.

وفي حقيقة الأمر، كل شيء تغير، ولم يبقَ شيء على ما كان عليه سابقاً. فالثورات العربية هي أول ثورة شعبية في العالم منذ أواخر سبعينات القرن الماضي. وهي أول تعبير شعبي إقليمي عن أزمة النموذج النيوليبرالي المعولم في تخريب الأرض والبيئة والغذاء والمياه والمناخ وعمر صنّاع الحياة. وأزمته كذلك في الحروب المتنقلة والغزو السياسي والثقافي وحماية احتلال فلسطين والسيطرة على الأمم المتحدة والمؤسسات "الدولية". وقد اندلعت الثورات في العالم العربي قبل غيرها، لأنها تستند إلى تراكم أربعين سنة من الإستبداد السياسي في التبعية والقمع والفساد والنهب. لكن الثورات المقبلة في هذا القرن ستأخذ الكثير من دروس الثورات العربية في إسقاط النظام القديم نحو بناء نموذج بديل. وكون المسار ما زال في بداياته الأولى يحفّز قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية العمل على إجهاضه بكل السبُل المخابراتية أو الأمنية والسياسية والإقتصادية وفي توتير العصبيات المذهبية والطائفية وربما تلجأ إلى الإغتيالات والحروب الإقليمية وربما غير ما نعرفه وما نتوقعه. لكن سلاح الثورة المضادة، الداخلية والخارجية، وفي مواجهة الثورات العربية الأكثر فعالية، يبقى في سلاح "الإيديولوجيا"، لاسيما الثالوث المقدّس "السلام، الإستقرار، الإزدهار"... وفي مواجهة هذا السلاح لم يعد للرؤى والتصورات الحاملة للنظام القديم مكان محايد. الحدث لا يدل على سقوط نظام السلطات العربية بقدر ما هو إشارة إلى بدء انهيار "نموذج" قديم، ونذر "ولادة مسار" بناء نموذج بديل... هذا المسار يفترض أن تتحسس المعارضات ونُخبها السياسية والثقافية التقليدية رؤوسها على أي كتفي النموذجين هي.

قاسم عز الدين
باريس، في 11/07/04

06/08/11 at 8:017 AM

Mazen Hajjar <mazenhajjar@btinternet.com> wrote:

Subject: An article to read

و"شهد شاهد من أهله"!؟

Israeli Economy for Beginners

'Israel is doing better than other countries because it runs one of the dirtiest, non-ethical, economies in the world'

By Gilad Atzmon

We learn from the press and political analysts that, against all odds and in spite of the global financial turmoil, Israel's economy is booming. Some even suggest that Israel is one of the strongest economies around. Why is the Israeli economy so strong? 'How come?' you may ask; besides maybe avocado, oranges, and some Dead Sea beauty products, none of us has actually ever seen an Israeli product on the shelves. They don't make cars; nor do they make electric or electronic appliances, and they hardly manufacture any consumer goods. Israel claims to be advanced in high-tech technologies but somehow, the only Israeli advanced software ever to settle within our computers have been their *Sabra Trojan Horses*. In the land they grabbed by force from the indigenous Palestinians, they are yet to find any lucrative minerals or oil. So what is it? How is it that Israel is impervious to the global financial disaster? How can Israel be so rich? Israel may be rich because, according to the Guardian, "out of the seven oligarchs who controlled 50% of Russia's economy during the 1990s, six were Jewish." During the last two decades, many Russian oligarchs have acquired Israeli citizenship. They also secured their dirty money by investing in the kosher financial haven; Wikileaks has revealed lately that "sources in the (Israeli) police estimate that Russian organised crime (Russian Mafia) has laundered as much as US $10 billion through Israeli holdings." [1]

Israel's economy is booming because mega swindlers such as Bernie Madoff have been channelling their money via Zionists and Israeli institutions for decades. [2] Israel is 'doing well' because it is the leading trader in blood diamonds. Far from being surprising, Israel is also the fourth biggest weapon dealer on this planet. Clearly, blood diamonds and guns are proving to be a great match. As if this is not enough, Israel is also prosperous because, every so often, it is caught engaged in organ trafficking and organ harvesting.

In short, Israel is doing better than other countries because it runs one of the dirtiest, non-ethical economies in the world. In spite of the Zionists' initial promise to bring about a civilised ethical Jew, Israel has, instead, managed to develop an outstanding level of institutional dismissal of international law and universal values. It operates as a safe haven for money made in some horrendous global criminal activities. And it employs one of the world's strongest armies to defend the wealth of just a few of the wealthiest Jews around. Increasingly, Israel seems to be nothing more than a humongous money laundering haven for Jewish oligarchs, swindlers, weapons dealers, organ traffickers, organised crime and blood diamond traders. Such a realization can certainly explain why Israel is totally impervious to social equality within its borders.

Poor Israelis

Since Israel defines itself as the Jewish state, one may expect the Jewish people to be the first to benefit from their country's booming economy. This seems to be not at all the case. In spite of the economy's strength, Israel 's record on social justice is appalling. In the Jewish state 18 families control 60% of the equity value of all companies in the land. The Jewish State is shockingly cruel to its poor. As far as the gap between rich and poor is concerned, Israel is listed right at the top of the scale. The meaning of all of that is pretty devastating; though Israel operates as an ethno-centric racially orientated, tribal setting, it is proving to be totally careless of the members of its own tribe — In fact, in the Jewish state, a few million Jews are serving the darkest possible interests, the fruits of which, are to be enjoyed by just a very few rich villains.

Smoke Screen

But there is a deeper and far more devastating meaning implicit within it all. If my reading of the Israeli economy is correct, and Israel is indeed a monstrous cash haven for the dirtiest money around, then the Israeli Palestinian conflict is, at least, from the Israeli-elite's perspective, nothing but a smoke screen. I hope that my readers and friends will forgive me for saying it — I hope that I will forgive myself for saying it — But it seems to me that the Israeli-Palestinian conflict, and Israel's horrendous crimes against the Palestinian people, actually serves to divert attention away from Israel's complicity in some colossal and global crimes against vast populations around the world. Instead of addressing the above relentless greed-driven attempt to grab wealth on the expense of the rest of humanity, we are all focusing on a single territorial conflict, that actually brings to light just one devastating criminal side of the Jewish national project. It is more than likely that the vast majority of Israelis also fail to detect the deceitful role of the Israeli Palestinian conflict. The Israelis are indoctrinated to look at every possible issue from a national security perspective. They have failed to realise that along the intensive militarization of their society, their Jewish state has become a money laundering haven and a refuge for villains from all over the world. But here is some bad news for Israel and its corrupted elite. It is just a question of time before the Russians, Americans, Africans, Europeans, all of humanity, begin to grasp it all. I would even take it further, and argue that it is possible that, not before too long — some deprived Jews and Israelis will also begin to realise how deceptive and sinister Israel and Zionism truly are.

[1] For more information about global organized crime connections with Likud or other major Israeli political parties. Please follow the this link: http://cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/php/topic.php?tid=147

[2] Also, it is rumoured that, prior to its collapse, Lehman Brothers transferred 400 billion dollars to Israeli banks. I am not in a position to substantiate any of these theories — but I would strongly suggest that it is of some urgency to find out how truthful these accusations are.

25/09/11 at 10:03 AM

Mazen Hajjar <mazenhajjar@btinternet.com> wrote:

Subject: Important Clarification

الزملاء والأصدقاء الأعزاء،

لا زال هناك بعض الإشكاليات، وعلى ما يبدو، في تفسير أو فهم ما نستعمله في رسائلنا وعلى مدى السنوات القليلة الماضية من تعبير أو مصطلح "مالقراطية"، وعليه أريد توضيح ما يلي:

كلمة أو عبارة "المالقراطية" (Moneycracy)، إنما هي مفهوم جديد أحاول إدخاله إلى قاموس السياسة والعلوم الإجتماعية الحديثة، ومن أجل تسليط الأضواء على ما تحدثه "القلة الإحتكارية المهيمنة" من خلل وخراب سياسي وإجتماعي. وما أقصده وارمز إليه بهذه الكلمة أو في هذا المفهوم، هو، وبكل بساطة، "التسلط" أو هيمنة السلطات المالية (أو سلطة المال) على السلطة السياسية وعلى باقي المؤسسات الإدارية والتنفيذية في الدولة، أو في أي كيان سياسي أو إجتماعي.

لقد سبق وميَّزت بين هذه "المالقراطية" وبين من يعيش و"يعتاش" منا وبيننا من 'أصحاب الأموال الطائلة' ممن لا "مشكلة" لنا معهم عندما يلتزم هؤلاء حدود دوائر نشاطاتهم وساحات أعمالهم الخاصة، وبـ "شيء" من الأخلاقيات المهنية والعامة في مراحل تجميع الثروة، وفي سوق المنافسة، وفي تعاملهم بعد ذلك مع ما يخلقه "الجشع" في النظام الرأسمالي من طبقية سياسية وإجتماعية و"هوّة" بينهم وبين الناس. وإن ما نخافه ونُحَذر منه، عندما تتطرّف "المالقراطية" هذه لتنتقل إلى مرحلة تشويه أو تخريب "النظام الطبيعي" للجماعة البشرية ولسائر 'النظم الحياتية' (في الأرض وفي السماء على حد سواء) وفي ما سمّيته وأسمّيه بـ "المالقراطية الإفسادية" Corruptive Moneycracy، عندما يصبح "هَمّ" هذه "القلة القليلة" إفساد الناس (أو "إفساد القرية") و"إذلال أعزة القوم"، وعندما تلجأ هذه القلة العابرة لحدود الدولة والأديان والطوائف، ليختبئوا كلٌّ خلف "جماعته" (وفي ما "يؤمننونه" من مخاطر يصرفون بها أنظار الناس عن "حقيقتهم") وتحت شعارات طائفية (أو دفاعاً عن حقوق أقليات) وفي صراعات وحروب يتاجرون فيها بدماء الناس.

أرجو أن تكون المسألة قد أصبحت الآن أكثر وضوحا، ولعلي أفصِّل فيها أكثر لاحقا...
وفي النهاية، وكما يقول المثل العامي: 'من في تحت إبطه مسلة، تنعره'.

وإلى اللقاء.
مازن